

كميل منصور*

تأملات في الحرب على غزة**

هذا المقال يبحث في الحرب الإسرائيلية شتاء سنة 2008/2009 على غزة في سياقها السياسي - العسكري الأوسع. فعلى الصعيد السياسي، يبرز المقال السياسات والمبادرات الإسرائيلية تجاه غزة (ومصر) في مرحلة ما بعد فك الارتباط سنة 2005، وكذلك مدلولاتها بالنسبة إلى مستقبل الضفة الغربية. أمّا عسكرياً، فإن الكاتب في دراسته لخلفية الحرب وأهدافها، يضيف أهمية خاصة على اختبار إسرائيل الدروس المستخلصة من الماضي، ولا سيما من حرب صيف سنة 2006 على لبنان، وذلك بهدف استعادة نوع من الردع وفقاً لمفهوم "الضاحية" القائم على الأعمال الانتقامية ضد المدنيين بدلاً من الانتصار في ميدان المعركة.

لم يكن الدمار الهائل والمعاناة اللذان حلّا بقطاع غزة في الفترة ما بين أواخر كانون الأول/ديسمبر 2008 حتى أواسط كانون الثاني/يناير 2009، نتيجة زلزال أو انهيار أحد السدود أو فيضان مفاجئ، وإنما رصاص وقنابل وصواريخ أطلقها جنود يرتدون الزي العسكري. كيف وصلنا إلى هذه النقطة؟ وما هو المغزى السياسي والاستراتيجي لهذه المأساة الإنسانية التي أوجدتها الحرب، والتي فاقم أثرها حصار طويل كان يشتد قسوة يوماً بعد يوم؟

كي نتبين جذور الحالة الراهنة، من الضروري العودة إلى الأيام التي أعقبت اتفاق أوسلو. ففي حين نص الاتفاق صراحة على أن قطاع غزة والضفة الغربية يشكلان وحدة إقليمية واحدة، وعلى وجود "ممر آمن" بينهما، فإنه كان في الواقع نقطة انطلاق لسياسة إسرائيلية تهدف إلى عزل غزة عن كل من إسرائيل والضفة الغربية. وقد اشتملت تلك السياسة على إقامة حزام أمني حول القطاع، وعلى منع الناس من السفر منه وإليه، ما عدا الأشخاص الذين كانت السلطات العسكرية تمنحهم تصاريح وفقاً لاعتبارات تتعلق بالعمر والجنس والحالة العائلية والمهنة أو الوظيفة. وغني عن القول أن الانتفاضة الثانية وفرت ذريعة لتشديد هذه القيود المفروضة على الحركة، ولتقليل عدد التصاريح التي يتم إصدارها.

غير أن أول تحول ذي دلالة حدث على هذا الصعيد كان في صيف سنة 2005، عندما سحبت

* أستاذ العلاقات الدولية في جامعتي باريس وبيروت سابقاً، ورئيس لجنة الأبحاث في مؤسسة الدراسات الفلسطينية حالياً.

** المصدر: *Journal of Palestine Studies* 152, vol. XXXVIII, no. 4 (Summer 2009), pp.

1-5.

ترجمة: سمير صراص.

إسرائيل قواتها العسكرية من داخل القطاع، وفككت المستعمرات فيه بموجب خطة فك الارتباط الأحادية الجانب. وللوهلة الأولى، لم يبدو أن هذين الإجراءين سيؤديان إلى تفاقم عزلة غزة أو فصلها عن الضفة الغربية، لكنهما في واقع الأمر، كانا يهدفان تحديداً، ومنذ البداية، إلى إيجاد أوضاع إضافية ملائمة لتسهيل إخراج غزة مما يسميه الإسرائيليون "الغلاف" - الخط الذي يحيط بكامل الحيز الجغرافي المكون من إسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة، والذي يسيطر عليه الجيش الإسرائيلي وشرطة الحدود وموظفو الجمارك الإسرائيليون منذ سنة 1967. إن النجاح في إخراج غزة من هذا الغلاف - والذي كان هدفاً إسرائيلياً منذ وُضع تصور فك الارتباط الأحادي الجانب على الأقل - من شأنه تحويل الخط الفاصل بين قطاع غزة وإسرائيل إلى حدود دولية، وبالتالي، الحد من اختلال التوازن الديموغرافي الفلسطيني - الإسرائيلي عبر استثناء مليون ونصف مليون فلسطيني من سكان غزة، وفي الوقت نفسه، تسهيل مزيد من الاستيطان في الضفة الغربية وجعل إقامة الدولة الفلسطينية أمراً مستحيلاً. بالإضافة إلى ذلك، فإن مثل هذا النجاح سيجعل غزة "مشكلة مصرية" بدلاً من أن تظل مشكلة إسرائيلية. ومن المثير للاهتمام أن نلاحظ أن اتفاق أوسلو المبرم بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في التسعينيات، بما في ذلك بروتوكول العلاقات الاقتصادية (بروتوكول باريس)، أكد مفهوم "الغلاف" من خلال الإقرار رسمياً بالسيطرة الإسرائيلية على الأمن الخارجي، وكذلك على حركة الناس والبضائع عبر الحدود ما بين مصر وقطاع غزة، وما بين الأردن والضفة الغربية.

ومن أجل المضي قدماً في هذه الاستراتيجية، التي سادعواها استراتيجياً غزة - مصر، قرر رئيس الحكومة الإسرائيلية آنذاك أريئيل شارون أن الحزام العسكري المحكم الذي سيطوق قطاع غزة في فترة ما بعد فك الارتباط (براً وبحراً وجواً) يجب أن يسمح باستثناء واحد بارز، ألا وهو الاستثناء المتمثل في الثغرة الممتدة على طول الحدود الجنوبية بين قطاع غزة ومصر، أي محور صلاح الدين، أو ما يسميه الإسرائيليون ممر فيلادلفي. فبدلاً من تعزيز الإجراءات الأمنية في الممر لمنع تهريب الأسلحة عبره، والذي كان يزداد باطراد منذ انتفاضة الأقصى، أمر شارون بإخلاء الممر بشكل كامل وفجائي. ويبدو أن المخاطرة الأمنية المترتبة على إسرائيل جراء التكتيف المتوقع للتهريب، كانت في نظره، ثمناً معقولاً يمكن دفعه لقاء هدفه السياسي - الاستراتيجي: حفز أهل غزة على التوقف عن التطلع نحو الضفة الغربية (التي كانت أصلاً منطقة محظورة على أغلبيتهم الساحقة لعشرة أعوام خلت على الأقل)، والتطلع نحو مصر عوضاً عن ذلك.

ومن أجل أن تحظى استراتيجية شارون هذه بالنجاح، فإنها كانت تتطلب موافقة مصر عليها، و/أو قبول السلطة الفلسطينية بها استناداً إلى المنطق القائل إن الاستقلال الفلسطيني يمكن أن يتحقق على مراحل: اليوم غزة، وغداً الضفة الغربية. وبعد بضعة أسابيع من إعادة انتشار الجيش الإسرائيلي (بما في ذلك إخلاء محور صلاح الدين)، بدأت المفاوضات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية بشأن الشروط التي تنظم مرور الأشخاص والبضائع عبر معبر رفح الحدودي بين مصر وقطاع غزة برعاية المبعوث الخاص للجنة الرباعية جيمس وولفنسون الذي انضمت إليه وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس في وقت لاحق. ونظراً إلى أن الحدود أصبحت الآن خالية من أي وجود عسكري إسرائيلي، فإن الفلسطينيين طالبوا في البداية بأن تكون للسلطة الفلسطينية سلطة حصرية على مرور الأشخاص والبضائع في الجانب الفلسطيني من المعبر، غير أنهم سرعان

ما فهموا أن ذلك من شأنه أن يخدم مصلحة شارون، إذ إنه سيسمح للإسرائيليين بالادعاء أن السيطرة الحصرية الفلسطينية على معبر رفح سيكون أثرها القانوني إعفاء إسرائيل من مسؤوليتها الدولية عن القطاع كله (لأنه سيكون في إمكان الأجانب، والفلسطينيين من غير أهل غزة، والبضائع، دخول غزة من دون موافقة إسرائيل، وبالتالي، فإنها ستحل محل اتفاق أوسلو، بما في ذلك بروتوكول باريس). وحتى حرمان إسرائيل من سيادتها على الحدود مع قطاع غزة (لأنه سيكون في إمكان المواطن الفلسطيني من سكان الضفة الغربية، على سبيل المثال، دخول غزة عبر معبر إيرز بتصريح إسرائيلي، ثم العبور إلى مصر من دون معرفة إسرائيل). وبالنسبة إلى هذه الأخيرة، فإن الدلالة المنطقية المترتبة على سيطرة السلطة الفلسطينية حصرياً على معبر رفح ستكون تسليم هذه السلطة بأن الخط الذي يفصل قطاع غزة عن إسرائيل سيصبح حدوداً دولية من الآن فصاعداً.

وإذ أدرك الرئيس محمود عباس أن من شأن هذه الخطوة تفويض المكانة القانونية المشتركة، وبالتالي المصير المشترك، للضفة الغربية وقطاع غزة، فإنه لم يصر على السيطرة الفلسطينية الحصرية على معبر رفح. لقد وافق، بدلاً من ذلك، وفي إطار اتفاقية المعابر التي توسط فيها كل من رايس وولفنسون، والتي تم التوصل إليها أخيراً في تشرين الثاني/نوفمبر 2005، على شروط أبقّت معبر رفح من الناحية القانونية في يد إسرائيل، وهذه الشروط هي: التدقيق في وثائق سفر سكان غزة من جانب إسرائيل عن طريق الضبط الإلكتروني عن بعد؛ وجود مراقبين أوروبيين (يعملون كوكلاء عن إسرائيل) إلى جانب الشرطة الفلسطينية لفحص أمتعة السفر ومنع المسافرين من غير سكان قطاع غزة من المرور من دون مراقبة؛ حظر مرور البضائع الآتية من مصر عبر معبر رفح على أن تمر بدلاً من ذلك عبر معبر كرم أبو سالم الإسرائيلي. وهكذا، تم الحؤول دون أن يصبح معبر إيرز (معبر بيت حانون بين غزة وإسرائيل) حدوداً دولية رسمياً، مع أن إسرائيل تعاملت معه في الواقع على هذا النحو لعدة أعوام (مثلاً، ختم جوازات سفر الأجانب الذين يمرون عبر إيرز إلى غزة بأختام خروج، وأيضاً بأختام دخول عند عودتهم). ومن وجهة نظر قانونية، ظل معبر إيرز محكوماً بقواعد الاحتلال العسكرية (التعسفية) نفسها التي تحكم المعابر بين الضفة الغربية وإسرائيل، في حين احتفظ معبر رفح بالمكانة القانونية نفسها التي يتصف بها جسر الملك حسين (جسر اللنبي).

ومع إحباط استراتيجية غزة - مصر، تعين على تل أبيب أن تجد مقاربة أخرى تكون هذه المرة، مقاربة "ميكانيكية": إقامة حصار يمكن تشديده بأي ذريعة لزيادة الضغط على غزة. ومن المهم التشديد على أن إسرائيل لم تنتظر لحظة فوز "حماس" في الانتخابات البرلمانية التي جرت في كانون الثاني/يناير 2006، أو لحظة استيلائها على مباني الحكومة والأجهزة الأمنية في غزة بعد سبعة عشر شهراً، كي تبدأ بالضغط والحصار. إلا إنه مع ذلك، يجب الاعتراف بأن الانقسام الفلسطيني الداخلي بين حركتي "حماس" و"فتح" - بين حكومتين، واحدة في غزة وأخرى في رام الله - سهّل كثيراً مهمة إسرائيل في الفصل بين المنطقتين، وفي تعزيز المفهوم القائل إنهما يشكلان كيانيين منفصلين يسيران في مسارين منفصلين.

في كانون الثاني/يناير 2008، بلغ ضغط الحصار الإسرائيلي حداً كاد يؤدي إلى نجاح استراتيجية غزة - مصر: فبتوجيه من حركة "حماس" التي اقتحمت بصورة تثير الدهشة، الجدار الذي يفصل قطاع غزة عن مصر باسم الأخوة الفلسطينية - المصرية، تدفق أهل غزة المحبسون

جماعات جماعات إلى سيناء للتزود بأنواع السلع والمنتجات كلها التي لم تعد موجودة في القطاع. ولا بد من أن قراء الصحف الإسرائيلية في ذلك الوقت لاحظوا شعور الارتياح الذي عبر عنه المحللون الإسرائيليون إزاء هذا التطور. واضطرت مصر، التي أسيء فهمها من جانب الرأي العام العربي والفلسطيني على السواء، إلى استخدام جميع الوسائل المتاحة لها، بما في ذلك القوة، لاستعادة السيطرة على الجانب المصري من الحدود، ولإحباط أهداف إسرائيل. إن الدرس الذي يمكن استخلاصه من هذا الحدث هو أن حصار إسرائيل لقطاع غزة، وكذلك قيامها بتدابير أحادية الجانب، لم يتمكن من تحويل إيزر إلى معبر دولي، وأنه إذا كان هناك أي شيء يستطيع أن يجعل هذا الأمر ممكناً، فإنه سيكون الطريقة التي قد تردّ بها كل من السلطة الفلسطينية ومصر على الحصار.

في غضون ذلك، أصبحت الحدود الفاصلة بين قطاع غزة وإسرائيل جبهة عسكرية حقيقية منذ لحظة إعادة الانتشار: صواريخ "حماس"؛ الرد الإسرائيلي (العنيف بهذا المقدار أو ذلك، لكن الدموي دائماً)؛ الهدنات؛ الانتهاكات. وما يشار إليه عموماً بالحرب غير المتكافئة، تمثل في هذه الحالة، من جهة، في صواريخ بدائية، لكن أيضاً في أيديولوجيا مقاومة، تقابلها من جهة أخرى، قدرات عسكرية متفوقة، لكن أيضاً عجز عن الحؤول دون إطلاق الصواريخ البدائية. وكان هذا الاستقطاب على جبهة غزة يجري ضمن سياق أوسع: تقوُّص قوة الردع الإسرائيلية خلال الحرب على لبنان (تموز/يوليو - آب/أغسطس 2006)؛ استنتاجات لجنة فينوغراد الإسرائيلية بشأن المسؤوليات عن التقصيرات والأخطاء في إدارة تلك الحرب؛ جهود العسكريين الإسرائيليين الرامية إلى استخلاص الدروس من الحرب. ومن دون الخوض في الأوضاع الداخلية والدولية التي سهلت المبادرة إلى شن الهجوم على غزة في كانون الأول/ديسمبر 2008، يمكن القول إن إسرائيل اختارت قطاع غزة مسرحاً للحرب لتحقيق ثلاثة أهداف هي: تطبيق الدروس العملائية المستفادة من حرب لبنان؛ إعادة بناء الردع الإسرائيلي على المستوى الإقليمي؛ كسب أقصى عدد ممكن من النقاط في قطاع غزة. ولسوء حظ أهل القطاع المدنيين، فإن هذه الأهداف الثلاثة - التي ليس لاثنتين منها على الأقل علاقة بسكان غزة أنفسهم - حتمت أن يصبحوا الهدف المباشر للحرب.

لتحقيق الهدف الأول - تطبيق الدروس العملائية المستفادة من التجربة المريرة لعملية التوغل البرية في جنوب لبنان في سنة 2006 - كان على الجيش الإسرائيلي أن يثبت أنه قادر على التقدم على الأرض بخسائر لا يعتد بها في صفوفه. وهذا بدوره تطلب توفير درجة من الحماية المفرطة للقوات البرية: قصف جوي وبري كثيف يهدف إلى التدمير المنهجي لأي عائق (الأشجار، والمباني، والمنازل، بما في ذلك الأشخاص الذين يلتمسون اللجوء فيها) قبل أي تقدم محدود للمشاة، والذي بدوره تغطيه الدبابات المرافقة. وكان المنطق الكامن وراء مثل هذه التكتيكات هو أن أي تدمير مادي أو خسائر في أرواح المدنيين الفلسطينيين هما أمر مبرر إذا كان تجنب تعريض حياة الجنود الإسرائيليين للخطر في المعركة يتطلب ذلك.

على الرغم من أن هذا السلوك، في حد ذاته، شكل انتهاكاً لا يمكن تبريره لمبدأ التناسب المنصوص عليه في قانون الحرب، فإن الآثار المترتبة على الهدف الثاني كانت أكثر مدعاة للقلق وأكثر خطورة. فمن الدروس التي استخلصتها القيادة السياسية - العسكرية الإسرائيلية من الاحتلال العسكري للأراضي العربية (بما في ذلك الضفة الغربية وقطاع غزة وجنوب لبنان)، ومن

الحرب على لبنان في سنة 2006، رأت هذه القيادة أن ثمة تحديات جديدة كامنة في أي مواجهة إقليمية مستقبلية: احتمال ألا يكون القصف الجوي للمواقع الاستراتيجية والعسكرية كافياً لكسب الحرب؛ الصعوبة المتناهية في الاحتفاظ بالمناطق التي يتم احتلالها وفي ابتلاعها؛ حقيقة أن الأعداء الذين ستتم مواجهتهم سيكونون على الأرجح لاعبين ليسوا بدول، ويكاد يكون من المستحيل ردعهم أو هزيمتهم من خلال الضربات المباشرة. ومن هذه التحديات المحتملة، برز ما سمّاه الجيش الإسرائيلي في أعقاب حرب لبنان الثانية بـ "عقيدة الضاحية"، في إشارة إلى تدميره المنهجي للضاحية، وهي الأحياء الشيعية في جنوب بيروت، في صيف سنة 2006. وقد قام نموذج الضاحية على فكرة فحواها أن استعادة الردع يمكن تحقيقها بوسائل أخرى غير النصر الحاسم في ميدان المعركة على غرار حرب سنة 1967، أي أساساً من خلال إظهار أن إسرائيل لن تتردد مستقبلاً في استهداف المئات وحتى الآلاف من المدنيين بصفتهم مدنيين. وكان استهداف إسرائيل للمدنيين والبنى التحتية المدنية، على وجه التحديد، برهاناً ملموساً من هذا القبيل موجهاً إلى اللاعبين الإقليميين الآخرين، أكانوا دولاً أو منظمات ليست بدول.

وأخيراً، كان للضغط الهائل المدمر والدامي الذي مورس على الفلسطينيين هدف ثالث ركز على الوضع في غزة نفسها، لكن هنا، وخلافاً للهدفين الأولين، فإن طبيعة الأهداف ومداهما تركا رهن الأوضاع وتطور الحملة (على أرض المعركة، وفي الجبهة الداخلية الفلسطينية، وعلى الحدود بين مصر وقطاع غزة، وفي الساحة الدولية). وما أمل به صانعو القرار الإسرائيلي هو أن يكونوا في وضع أفضل في نهاية الحرب مقارنة بالوضع الذي كانوا عليه في بدايتها: إما من خلال الانهيار العسكري لحركة "حماس"، أو على الأقل، إضعافها من الناحية السياسية في نظر الجمهور، وإما من خلال نجاح استراتيجية غزة - مصر على النحو المبين أعلاه.

في ختام هذه التأمّلات القليلة في الحرب على غزة، لا يسعني إلا أن ألاحظ فشل الأهداف الإسرائيلية الثلاثة - أو على الأقل عدم بلوغها نتيجة حاسمة. أولاً، لم يثبت الجيش الإسرائيلي أنه سيكون قادراً على شن حرب برية ناجحة في المستقبل من دون وقوع إصابات في صفوفه، في حال خوضه مواجهة ضد عدو أفضل تسليحاً من "حماس". ثانياً، لا يمكن للردع أن ينجح إذا لم يكن نووياً ومرتبباً ببقاء الأمة، وإذا اقتصر على تهديد المدنيين بالإبادة. إن الاستهداف المتعمد للمدنيين يتوقف كثيراً على درجة تساهل المجتمع الدولي عندما يحدث مثل هذا الاستهداف، وبالتالي، لا يمكن أن يكون أساساً لاستراتيجية عسكرية. ثالثاً، إن الضغط الإسرائيلي لم يجبر سكان غزة المدنيين، ولا قيادة "حماس"، ولا مصر، على الاختيار بين بدليين فيما يتعلق بغزة هما: إما وقوع كارثة إنسانية، وإما العودة إلى أحضان مصر. بعبارة أخرى، إن حرب غزة كانت هدراً هائلاً: حرب من أجل لا شيء، وضحايا مدنيين من أجل لا شيء، وإنما انتهاك متعمد لقوانين الحرب. ■

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/mdf>